تأييد الغرب، عامة، والولايات المتحدة، خاصة، لاسرائيل.

ومع ذلك، فان أمامنا سنوات عديدة قبل ان تتبلور الاتجاهات طويلة المدى نسبياً في النظام الدولي، بصورة غير مؤاتية للجانب العربي، بأكثر ممّا هي عليه في اللحظة الراهنة. وعلينا ان نستثمر هذه السنوات بتكثيف كل العوامل التي لا تزال ايجابية في الهيكل الراهن للنظام الدولي، من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة:

المؤشر الاول، انه على الرغم من الخط التنازلي العام لسياسته الخارجية، الّا ان الاتحاد السوفياتي لا يقدّم، حتى الآن، تنازلات مجّانية، وانه لا يزال قادراً - اذا رغب - على تدعيم موقع حلفائه في موازين القوى الاقليمية.

المؤشر الثاني يتمثّل في موقف أوروبا الغربية. فعلى الرغم من انشغال الجماعة الاوروبية بمشروعاتها للتطور والاندماج، وميلها الراهن الى تنسيق عالمي أقوى مع الولايات المتحدة، فان موقفها من الصراعات الدولية عموماً، والصراع العربي - الاسرائيلي خصوصاً، قد اتخذ خطاً صعودياً باتجاه مزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات السياسية للتسويات، وباتجاه مزيد من التوازن في صوغ هذه التسويات.

المؤشر الثالث يتمثل في مواقف القوى الجديدة البازغة في النظام الدولي، وخاصة اليابان والصين. وهذه القوى أميل، عامة، الى التماشي مع القطب الغربي القائد، ولكنها لا تملك اسباباً، أو تراكماً تاريخياً، لبلورة مواقف غير مؤاتية للعرب، وهي أقرب الى العكس. وهناك احتمالات معيّنة لتعظيم موقف متوازن، وايجابي، من القضية الفلسطينية، في حالة اتباع العرب لسياسة خارجية نشطة تؤسس روابط قوية ومبكرة مع هذه القوى الجديدة التي لا شك في أنها ستتمتع بقدر أكبر من القوة السياسية في النظام الدولي المقبل. كما ان هناك احتمالات معيّنة لتوظيف مكانتها الراهنة في النظام الدولي لصالح القضية الفلسطينية ومبدأ التسوية العادلة والمتوازنة للصراع العربي - الاسرائيلي عامة.

وحتى يتمّ أفضل استثمار ممكن للعوامل التي لا تزال ايجابية في النظام الدولي، خلال السنوات القليلة المقبلة، فان على الادارة العربية ان تحل التناقض بين ميل مكانة العرب الى التدهور في هذا النظام ومصلحتهم في الصعود بمسألة التسوية العادلة والمتوازنة للصراع العربي - الاسرائيلي الى مكانة مرتفعة في قائمة الاهتمامات، أو جدول أعمال النظام الدولي الراهن.

فلا شك في أن مكانة العالم العربي، في النظام الدولي، قد تعرّضت لتدهور خطير في السنوات الماضية، اقتصادياً وسياسياً. فقد تدهور موقع العرب في الاقتصاد الدولي؛ إذ نصيبه من التجارة الدولية يتعرّض لانخفاض شديد، ونصيبه من الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة محدود للغاية، وأهمية صادراته من النفط تتدهور أيضاً؛ وحتى لو عاد مركز النفط، في الاقتصاد الدولي، الى الارتفاع في منتصف التسعينات، كما يتوقع تيار من الادبيات الاقتصادية، فان هذا الارتفاع لن يماثل الاوضاع التي أعقبت العام ١٩٧٤، ولن يكون كافياً لموازنة التدهور في مجالات أخرى. وقد كان الاداء الاقتصادي العربي سيئاً خلال الاعوام الخمسة الماضية، الامر الذي ترتّب عليه انخفاض نصيب العرب من الناتج المحلي الاجمالي المجمع للعالم. وفوق ذلك، فقد تدهور موقع العالم العربي في موازين التعرض الاقتصادية، بسبب تراكم مديونيته، وتعاظم حاجته الى المعونة، ونقل التكنولوجيا والغذاء.

وكذلك هبطت المكانة السياسية للعالم العربي في النظام الدولي، بسبب عجزه عن اتخاذ